



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة الشؤون الدستورية والقانونية

الدورة الثالثة عشرة بعد المائة

روما، 25-27 أكتوبر/تشرين الأول 2021

أنشطة فرع قانون التنمية - تقرير للإحاطة

أولاً - مقدمة

1- أوصت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية (اللجنة)، في دورتها التاسعة والتسعين، بمواصلة موافقتها بتقارير إحاطة عن الأنشطة التي يضطلع بها فرع قانون التنمية في دوراتها المقبلة.¹ وبتشجيع من توصيات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية ودعمها المستمر، على النحو الذي صادق عليه المجلس،² يواصل فرع قانون التنمية إطلاع لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بانتظام على الأنشطة الرئيسية التي يتم الاضطلاع بها لدعم الولاية الدستورية لمنظمة الأغذية والزراعة ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 من أجل تحقيق الفضائل الأربع وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ثانياً - الأنشطة والنتائج

ألف - المبادرات الأخيرة

الدعم التشريعي لتحويل النظم الزراعية والغذائية

2- يجري إيلاء المزيد من الاهتمام في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19، للحاجة إلى تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر استدامة. وحدد فرع قانون التنمية، خلال تأديته لدور نشط في وضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية، نقاط الدخول القانونية التي يمكن أن تدعم الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنظم الزراعية والغذائية، فضلاً عن ضمان الأنماط الغذائية المسورة الكلفة والصحية.

¹ الفقرتان 28 و29 من الوثيقة CL 150/2، والفقرات من 22 إلى 25 والفقرة 3 من الموجز في الوثيقة CL 165/12.

² الفقرة 28 من الوثيقة CL 165/REP.

3- وكخطوة أولى، نشرت منظمة الأغذية والزراعة وثيقة بحثية أولية بعنوان: "التحويل النظم الزراعية والغذائية: التدخلات التشريعية لتحسين التغذية والاستدامة: نسخة أولية للمشاورة العامة". وتحدّد هذه الوثيقة النهج والعناصر الرئيسية التي ينبغي، من وجهة نظر فرع قانون التنمية، أخذها بعين الاعتبار عند إعداد التشريعات الخاصة بالنظم الزراعية والغذائية. وهي تتمثل في ما يلي: حقوق الإنسان؛ والقضايا الدستورية والمؤسسية؛ واستخدام القوانين الإطارية للحفاظ على انخراط أصحاب المصلحة، والرصد والإبلاغ على المستوى الوطني عن التقدم المحرز. وتستكشف الوثيقة بعد ذلك نقاط الدخول القطاعية المختلفة التي يمكن للقانون من خلالها تفعيل تحويل النظم الزراعية والغذائية. وستُنشر قريباً وثيقة بحثية ذات تركيز إقليمي بشأن الأنماط الغذائية المستدامة.³

4- وتبادلت المنظمة وجهات النظر بشأن نتائج أبحاثها وتوصياتها في منتديات مختلفة. ويشمل ذلك الحوارات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، ومجتمع الممارسة الجديد المعني بالتغذية وحقوق الإنسان والقانون الذي أنشأته شبكة التغذية للأمم المتحدة. ويتطلع فرع قانون التنمية إلى تلقي المزيد من التعقيبات، بما في ذلك من وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والوحدات الفنية في المنظمة، بغية مواصلة تحديد تدخلات تشريعية محددة ومصممة خصيصاً لدعم تحويل النظم الزراعية والغذائية.

باء- التقدم المحرز في المبادرات الأخرى

سنّ التشريعات بدعم من فرع قانون التنمية

5- يواصل فرع قانون التنمية الاضطلاع بمسؤولياته في تنفيذ الولاية الدستورية للمنظمة المتمثلة في تقديم المساعدة الفنية في مجال الشؤون التشريعية إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها.⁴ وقد ساهم دعم فرع قانون التنمية مؤخراً في اعتماد إكوادور لقانون " *Reglamento General para la Aplicación de la Ley Orgánica de Alimentación Escolar (No. 1346)*"⁵ واعتماد السلفادور " *Ley de Agricultura Familiar (Decreto No. 814)*" لقانون بشأن الزراعة الأسرية (المرسوم رقم 814)⁶ واعتماد بيرو لقانون " *Ley de seguridad alimentaria y nutricional (Ley – No. 31315)*"⁷.

6- وكأمثلة على الأنشطة الجارية، يدعم فرع قانون التنمية العمل في البلدان التالية: الصومال في وضع قانون للأمن الغذائي والتغذية؛ وإسواتيني في سنّ قانون يقوم بتأسيس مجلس للأغذية والتغذية؛ وفيجي في استعراض تشريعاتها الخاصة بالأمن البيولوجي (الصحة النباتية والحيوانية)، وتشريعاتها الخاصة بالمبيدات؛ وكمبوديا وغيانا بشأن تشريعاتها الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ والإصلاح الدستوري في شيلي والسلفادور؛ ومنغوليا في سنّ تشريعات خاصة بالصحة النباتية والبدور؛ وسبعة بلدان في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في استعراض تشريعاتها الخاصة بالفاقد والمهدر من

³ " *El rol de la normativa en la promoción de dietas saludables desde la perspectiva de los sistemas alimentarios: Ejemplos*"

en América Latina. ترجمة غير رسمية: دور القانون في تعزيز الأنماط الغذائية المستدامة من منظور النظم الغذائية: أمثلة من أمريكا اللاتينية.

⁴ المادة 1 (3) أ من دستور المنظمة.

⁵ اللوائح العامة لتنفيذ القانون الأساسي بشأن التغذية في المدارس (رقم 1346)

⁶ القانون بشأن الزراعة الأسرية (المرسوم رقم 814).

⁷ القانون الخاص بالأمن الغذائي والتغذوي (رقم 31315).

الأغذية؛ وأرمينيا في إنشاء وكالة للأراضي؛ و12 بلدًا في أفريقيا وآسيا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية في استعراض تشريعاتها ذات الصلة بمقاومة مضادات الميكروبات؛ وموزامبيق وسيشيل في وضع قوانين حرجية جديدة.

تغيّر المناخ

7- يركّز فرع قانون التنمية بصورة مستمرة على تغيّر المناخ باعتباره مجالاً مواضيعياً هاماً يجب تناوله في الأطر القانونية المتعلقة بالأغذية والزراعة. ولا تتضمن الغالبية العظمى من الأطر القانونية الوطنية قوانين وتدابير تهدف تحديداً إلى التصدي لتغيّر المناخ في قطاعات الزراعة وتعتبر ضرورية للحكومة الجيدة ولدعم تنفيذ السياسة الوطنية والالتزامات الدولية.⁸ وفي هذا الصدد، أعدّ فرع قانون التنمية الاستراتيجية المتعلقة بالقانون وتغيّر المناخ، وهو برنامج يوجهه فرع قانون التنمية سيقوم بمخاطبة الأعضاء ودعمهم في جهودهم الرامية إلى إعداد التشريعات المتعلقة بالأغذية والزراعة التي تحمي من تغيّر المناخ. وتستمر جهود التواصل الساعية إلى تعزيز هذا البرنامج وتسليط الضوء على قيمته. ويتعاون فرع قانون التنمية، إدراكاً منه لوضع سياسة منقحة للمنظمة بشأن تغيّر المناخ، مع مكتب تغيّر المناخ والتنوع البيولوجي والبيئة في المنظمة بشكل وثيق لضمان مواءمة استراتيجيته مع الخبرة وتوجيهات الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل فرع قانون التنمية التعاون مع الشركاء الآخرين ضمن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل صقل المعارف الفنية لتنفيذ أهداف تغيّر المناخ في قطاعي الإنتاج الزراعي والغذائي.

توطيد التعاون مع البرلمانيين

8- يشكّل فرع قانون التنمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي جزءاً من فريق المنظمة الذي يقدم المساعدة الفنية للجهة البرلمانية لمكافحة الجوع. وقد دعم عملية سنّ واعتماد القانون النموذجي بشأن تغيّر المناخ والأمن الغذائي والتغذوي،⁹ والقانون النموذجي بشأن المياه المجتمعية ونظم الصرف الصحي¹⁰ من قبل برلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ويساعد فرع قانون التنمية برلمان بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في صياغة قانون نموذجي بشأن تفادي الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منهما، كما يقدم المشورة بشأن التشريعات الخاصة بتعزيز الزراعة الإيكولوجية.¹¹ وفي أفريقيا، دعم فرع قانون التنمية البرلمان الأفريقي في تطوير قدرة البرلمانيين على معالجة الجوانب القانونية للأمن الغذائي والتغذية وفي وضع قانون نموذجي بشأن الأمن الغذائي والتغذية. وجرى كذلك توفير التدريب لأعضاء التحالفات البرلمانية الإقليمية الفرعية والوطنية على أساس سلسلة من الموجزات القانونية حول قضايا الأمن الغذائي والتغذية. وعلى المستوى العالمي، قدم فرع قانون التنمية مداخلات خلال العديد من الحوارات البرلمانية الافتراضية حول الأمن الغذائي والتغذية في زمن

⁸ الزراعة وتغيّر المناخ - القانون والحكومة لدعم الزراعة الذكية مناخياً والأهداف الدولية لتغيّر المناخ". منظمة الأغذية والزراعة، 2020 - الدراسات التشريعية رقم 115، روما. <https://doi.org/10.4060/cb1593en>.

⁹ <https://parlatino.org/wp-content/uploads/2021/02/ley-m-cambioclimatico-segalimentaria-nutricional.pdf> تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة 2 و13 و17.

¹⁰ <https://parlatino.org/wp-content/uploads/2017/09/ley-m-agua-saneamiento-ingles.pdf>

¹¹ "Legislar para promover la agroecología en la región de América Latina y el Caribe - Lineamientos para una ley" *modelo del PARLATINO sobre agroecología* 2021. سانتياغو.

جائحة كوفيد-19، أكد فيها على أهمية الاتساق بين القوانين والسياسات وتحديد التدابير التشريعية التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها للتخفيف من أثر الجائحة على أعمال الحق في الغذاء الكافي للجميع، مع التركيز على الفئات الضعيفة.

الشراكة مع الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى

9- يواصل فرع قانون التنمية تعزيز تعاونه مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية. وعلى سبيل المثال، يتعاون فرع قانون التنمية مع المنظمة الدولية لقانون التنمية في مشروع مشترك حول "تعزيز البيئة القانونية للأمن الغذائي والتغذية للفئات الضعيفة كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها". وأجريت تقييمات للتدابير التشريعية والتنظيمية الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية التي جرى تبنيها أثناء الجائحة. وستُجرى مشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين قريباً، ويتمثل الهدف من ذلك في إعداد موجزات قانونية لتوجيه صانعي القرار والممارسين.

برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية

10- يواصل فرع قانون التنمية دعم تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية للدول الأعضاء في منظمة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المشاركة في برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية. ويشمل ذلك تحليل التشريعات القطاعية المتصلة بجيابة الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي، والاستخدام الاستهلاكي وغير الاستهلاكي للحياة البرية، والنزاعات بين الإنسان والحياة البرية، والإنتاج الحيواني، وصحة الحيوان، وسلامة الأغذية. وبالتعاون مع النظراء في الحكومات، جرى إعداد الملامح القطرية التي يتم استخدامها ليسترشد بها بناء القدرات، وكذلك العمليات التشاركية لإصلاح القانون. ويدعم فرع قانون التنمية حالياً عملية مراجعة قانون الصيد في مدغشقر وقوانين الحياة البرية في جمهورية الكونغو وزمبابوي. وساهم فرع قانون التنمية أيضاً في نشر مجموعة أدوات التشخيص القانوني الخاصة ببرنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية، بما في ذلك خمس أدوات تشخيص قانونية ومنهجيات ذات الصلة¹² تركز على نهج قائم على الحقوق المجتمعية.

التحليل القانوني والأدوات والتوجيهات

11- يواصل فرع قانون التنمية إصدار دراسات تشريعية، وكتيبات ووثائق قانونية حول مجموعة متنوعة من المواضيع.¹³ وهو يوفر معلومات قانونية أكثر تركيزاً واستهدافاً عن طريق زيادة اهتمامه بإنشاء المنافع العامة؛ وتعديل رسائله وفقاً للأوقات الراهنة؛ وتيسير الوصول إلى المعرفة وجعل فهمها أسهل. وأطلق فرع قانون التنمية، بناءً على نجاح الموجزات القانونية حول القضايا ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 التي صدرت ضمن سلسلة موجزات السياسات في منظمة الأغذية والزراعة¹⁴ والموجزات القانونية للبرلمانيين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، سلسلة منشورات جديدة بعنوان "موجزات قانونية"¹⁵، تخاطب المحامين وصانعي السياسات والبرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين. وستغطي الموجزات

¹² يرجى الاطلاع على قسم "استجابتنا" في صفحة المركز القانوني <https://www.swm-programme.info/legal-hub>.

¹³ <http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/LEGN-List-of-publications-October-2020-to-September-2021.pdf>

¹⁴ <http://www.fao.org/3/nd625ar/nd625ar.pdf>

¹⁵ <http://www.fao.org/legal-services/library/legal-briefs/en/>

القانونية المقبلة مواضع مثل الزراعة الأسرية، والإدارة المستدامة للأراضي، والفاقد والمهدر من الأغذية، والأغذية في المدارس والتغذية وتغيّر المناخ.

12- وفي مجال الصحة الغذائية والزراعية، ساهم فرع قانون التنمية في وضع منهجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تحليل التشريعات المتصلة بمقاومة مضادات الميكروبات في قطاعي الإنتاج الزراعي والغذائي. وطُبقت المنهجية¹⁶ التي باتت متاحة الآن بأربع لغات رسمية للمنظمة في 25 بلدًا، فيما طبقتها منظمة إقليمية واحدة. وسيجري الارتقاء بها قريبًا لتصبح أداة تقييم قانوني لمقاومة مضادات الميكروبات ضمن نهج صحة واحدة شاركت في وضعها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية.

تحسين البيانات من أجل صنع القرار

13- يكتف فرع قانون التنمية جهوده للابتكار في توفير المعلومات القانونية من خلال قاعدة بياناته الرائدة الخاصة بالتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة، بالإضافة إلى حافظة موسعة من منصات المعرفة المواضيعية المرتبطة بها، ومن خلال التعاون في مجال تبادل البيانات مع الشركاء. وتستمر الجهود للارتقاء بقاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة وتعزيزها بما يتماشى مع التركيز الاستراتيجي للمنظمة على البيانات والابتكار، مما يستدعي الاستمرار في استثمار الموارد.

14- وتُظهر إحصاءات حركة شبكة الإنترنت نموًا ملحوظًا في استخدام بيانات قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة. وفي السنوات الأربع الأخيرة، زاد عدد المستخدمين بنسبة 249 في المائة والجلسات بنسبة 203 في المائة وعدد صفحات الشبكة التي جرت مشاهدتها بنسبة 187 في المائة (الجدول 1). وتُستخدم قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة بشكل كبير في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وهي مثال رئيسي على منفعة عامة للمنظمة تفي بالوظيفة الدستورية المتمثلة في جمع المعلومات ذات الصلة بالزراعة والأغذية وإدارة الموارد الطبيعية وتحليلها ورصدها ونشرها.¹⁷

الجدول 1 - نظرة عامة على جمهور قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية

بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة¹⁸

السنة المتجددة	عدد المستخدمين	عدد الجلسات	عدد مشاهدات الصفحة
1 سبتمبر/أيلول 2020 - 31 أغسطس/آب 2021	2 749 809	3 445 820	4 658 711
1 سبتمبر/أيلول 2019 - 31 أغسطس/آب 2020	1 531 206	2 145 555	3 813 639
1 سبتمبر/أيلول 2018 - 31 أغسطس/آب 2019	966 774	1 409 875	2 099 524
1 سبتمبر/أيلول 2017 - 31 أغسطس/آب 2018	787 947	1 135 499	1 623 657

¹⁶ [الفقرة 18 في الوثيقة CCLM 111/4](#).

¹⁷ المادة 1 (1) من دستور المنظمة.

¹⁸ يشمل الوصول إلى بيانات قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة التي يتم نشرها من

خلال بوابات الشركاء - ECOLX و InforMEA و UNEP-Leap.

المصدر: تحليلات موقع غوغل

- 15- وتواصل قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (FAOLEX) تطوير منصات معرفية مواضيعية لتيسير استخدامها من قبل المهتمين بقضايا معينة.¹⁹ ومن أبرزها:
- (أ) برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية. يضم المركز القانوني لبرنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية، ضمن بوابة برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية، ملامح قطرية مخصصة، وقاعدة بيانات قانونية وتحليلات قانونية خاصة بالقطاعات، من ضمن أمور أخرى. وحتى الآن، يحتوي المركز القانوني صفحات مخصصة لمدغشقر وزمبابوي، وستتم إضافة المزيد من الصفحات القطرية.
- (ب) قاعدة بيانات SoiLEX. في يناير/كانون الثاني 2021، جرى إطلاق قاعدة بيانات علمية حول التشريعات الوطنية المتعلقة بالتربة بهدف تيسير الوصول إلى الصكوك القانونية القائمة وسد الفجوة بين أصحاب المصلحة في مجال التربة. وتضطلع الشراكة العالمية من أجل التربة ضمن شعبة الأراضي والمياه في المنظمة بإدارة قاعدة البيانات، وذلك بالتنسيق مع قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة. وتوفر قاعدة بيانات SoiLEX كافة الصكوك القانونية ذات الصلة والمتعلقة بحماية التربة والوقاية من تدهور التربة في هيكل يعبر بشكل أكبر عن المعارف والمفاهيم الفنية المتعلقة بالتربة، بالإضافة إلى نتائج التقرير عن حالة موارد التربة في العالم (منظمة الأغذية والزراعة ومجموعة الخبراء الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة، 2015). وهي تعتمد على شبكة جهات الاتصال الوطنية المعنية بالشراكة العالمية من أجل التربة في عملية الجمع والتحقق. وقد أنشئت مجموعة عمل لدعم تحليل التنفيذ الفعال للأطر القانونية المعتمدة في كل بلد على صعيد تعزيز الإدارة المستدامة للتربة.
- (ج) قاعدة بيانات AQUALEX. تُعدّ هذه نسخة محدّدة حديثاً من مجموعة بيانات Water-lex السابقة، وهي عبارة عن منصة تقدم الملامح القانونية للبلدان ولامح اتفاقات المجاري المائية الدولية، فضلاً عن الوصول الموجه إلى أكثر من 20 000 صك قانوني وسياساتي بشأن المياه. وسيُتاح الوصول إلى قاعدة بيانات AQUALEX في نهاية عام 2021.
- (د) قاعدة البيانات TimberLEX. تعتبر هذه قاعدة بيانات شاملة، وهي تضم بيانات قانونية - القوانين، والأنظمة، والسياسات والالتزامات الدولية - بشأن شرعية الغابات والأخشاب وسلسلة القيمة الكاملة لإنتاج الأخشاب. وهي تتضمن بالتالي البيانات المتعلقة بالأراضي، والحراثة، والتجارة، والضرائب، بالإضافة إلى القانون الدستوري وقانون العمل. وهي تيسر إجراء العناية الواجبة إزاء مستوردي الأخشاب. وتتألف قاعدة بيانات TimberLEX من ملامح قطرية مبنية وفق نموذج مشترك يتألف من 31 عنصراً قانونياً توجيهاً جرى تطويره عن طريق عملية تشاورية مع مختلف أصحاب المصلحة والخبراء.
- (هـ) قاعدة بيانات AMR-Lex. جرى وضع قاعدة البيانات هذه بناءً على طلب مجموعة من البلدان، وتجمع قاعدة بيانات AMR-Lex التشريعات ذات الصلة بمقاومة مضادات الميكروبات. وهي تتضمن ملامح قطرية، بالإضافة إلى ملامح بعض المنظمات الإقليمية.

¹⁹ <http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/LEGN-List-of-Thematic-Databases-Knowledge-Platforms.pdf>

أنشطة التواصل

16- بناءً على توصيات لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية عشرة بعد المائة، على النحو الذي أقره المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة، أطلق فرع قانون التنمية مبادراته للتواصل مع الأعضاء. وتركز العروض التوضيحية على الخدمات والمنتجات والدعم الذي يقدمه فرع قانون التنمية للأعضاء، بالإضافة إلى برامج ومبادراته المستقبلية. وجرى تقديم عروض توضيحية على المجموعة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال جلستها العامة في أغسطس/آب 2021، وكذلك على المجموعات الإقليمية لأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ وآسيا في سبتمبر/أيلول 2021. وستتاح العروض التوضيحية لسائر المجموعات الإقليمية المتبقية خلال الأشهر المقبلة.

جيم- المبادرات ومجالات التركيز الجديدة

17- وضع فرع قانون التنمية، تماشيًا مع ولايته المتمثلة في تقديم المشورة الفنية والقانونية والمساعدة التعاونية للأعضاء، برامج ومبادرات تنطوق إلى الحوكمة والآليات والأدوات التشريعية ضمن مجالات مواضيعية محدّدة، مما يدعم أهداف التنمية المستدامة والفضائل الأربع.

برنامج التنفيذ والامتثال والإنفاذ

18- وضع فرع قانون التنمية، بعد مصادقة لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في دورتها الحادية عشرة بعد المائة، اللمسات الأخيرة على مفهومه بشأن برنامج التنفيذ والامتثال والإنفاذ الذي عرضه على المجموعات الإقليمية. وتماشياً مع مبادرة العمل يداً بيد، أجرى فرع قانون التنمية أيضاً عدداً من المناقشات غير الرسمية مع الشركاء المحتملين، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والأوساط الأكاديمية والخبراء القانونيين، تمهيداً للشراكات والتعاون المتوخى في إطار البرنامج. وخصّص مكتب الشؤون القانونية جزءاً من أموال برنامجه العادي لإعداد دورة تعليمية إلكترونية وندوة عبر الإنترنت لهذا البرنامج. ولا تزال جهود الدعوة وتعبئة الموارد مستمرة.

مبادرة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتشريعات

19- قرّر فرع قانون التنمية، مع متعاونين رئيسيين مثل مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضع منهجية لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتشريعات وقياسها قدر المستطاع. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير فهم أوضح للفوائد الملموسة التي يمكن للأطر القانونية والمؤسسية الجيدة التصميم تحقيقها، ليس فقط كآليات تنظيمية وإنما أيضاً في تفعيل أهداف السياسات. ويُعتبر ذلك وسيلة يمكن من خلالها ل فرع قانون التنمية من ضمان جدوى منتجاته وخدماته، فضلاً عن مساعدة صانعي القرار الوطنيين في عمليات إصلاح القوانين الخاصة بهم.

الدورات التعليمية الإلكترونية

20- يعمل فرع قانون التنمية، كجزء من سعيه نحو الابتكار، على إعداد ما يلي:

(أ) دورة تعليمية إلكترونية حول نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك تتناول تنفيذ هذا النهج من خلال الأطر السياسية والقانونية؛

- (ب) ودورتان تعليميتان إلكترونيتان حول التشريعات الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق؛
- (ج) ودورات تعليمية إلكترونية حول الحق في الغذاء ومصايد الأسماك لمنصة المنظمة بشأن بناء القدرات في مجال السياسات العامة (Núcleo de Capacitación en Políticas Públicas)؛
- (د) ودورة تعليمية إلكترونية لبرنامج التنفيذ والامتثال والإنفاذ لقوانين الأغذية والزراعة، مع التركيز على الأساس المنطقي للتركيز على هذا الموضوع من ناحية تشريعية وخاصة بتنمية القدرات.

ثالثاً- الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

- 21- إن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية مدعوة إلى القيام بما يلي:
- (أ) الأخذ علماً بتقرير الإحاطة هذا وتقديم التوجيهات، حسبما تراه مناسباً؛
- (ب) والتأكيد مجدداً على أهمية الأطر القانونية السليمة وتنفيذها الفعال من أجل تحقيق الفضائل الأربع وأهداف التنمية المستدامة، والأخذ علماً بالحاجة إلى زيادة الموارد للعمل في مجال قانون التنمية؛
- (ج) والأخذ علماً، على وجه الخصوص، بالجهود التي يبذلها فرع قانون التنمية في ما يتعلق ببرنامج تنفيذ التشريعات الوطنية والامتثال لها وإنفاذها، والاستراتيجية المتعلقة بالقانون وتغير المناخ، ومبادراته الخاصة بتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتشريعات وتشجيع الأعضاء على دعم المبادرات؛
- (د) والأخذ علماً بتزايد توافر المعلومات والتوجيهات القانونية وإمكانية وصول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين إليها، بما في ذلك من خلال قواعد البيانات القانونية والدورات التعليمية الإلكترونية والموجزات القانونية الصادرة عن المنظمة.